الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
(جمهورية مصر العربية)

مؤتمر حول
"انتقال العمالة المصرية الى المنطقة العربية"
القاهرة ١٣ ـ ١٥ اوكتوبر ١٩٩١

لبنان : "خصائص سوق العمل وانعكاسات حرب الخليج عليها"

كمال حمدان *

---

* رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات ـ بيروت ـ لبنان .

لبنـان : خصائص سوق العمل وانعكاسات حرب الخليج عليها

كمـال حـمدان

تستهدف هذه الورقة دراسة المعالم الرئيسية للتحولات التي طاولت سوق العمل اللبنانية خلال حرب الستة عشر عاما ، والاثار التي خلفتها ـ اضافة الى ذلك ـ حرب الخليج على خصائص هذه السوق .
وقبل الشروع في استعراض هذه المعالم والاثار نستهل هذه الورقة بتسجيل الملاحظات الاساسية التالية :

اولا: ان دراسة التحولات التي طاولت بنية الاقتصاد اللبناني وبخاصة بنية سوق العمل اللبناني ـ بتأثير من الاحداث الداخلية والاقليمية العاصفة ـ تبقى محفوظة بالكثير من المعوّقات الناجمة اساسا عن النقص الفادح في المعلومات والمعطيات الموثوقة ، لا سيما بعدما دمرت القاعدة الاحصائية للبلاد خلال الحرب وتوقف تحديثها الى حد كبير .

ثانيا: ان مفاعيل حرب الخليج على الاقتصاد اللبناني لم تكتمل فصولا ، وحصر هذه المفاعيل لن يرتدي بالتالي طابعه النهائي قبل انقضاء الوقت اللازم لتبلور واستقرار الاوضاع في بلدان الخليج التي شكلت منذ اواسط الستينات، المجال الحيوي الرئيسي للاقتصاد اللبناني .

ثالثا: ان النتائج التي خلفتها حرب الخليج على الاقتصاد اللبناني قد تداخلت الى حد كبير مع النتائج التي كانت افرزتها حروب لبنان المتمادية لاسيما تلك التي كانت قد تفجرت عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ [1] وبفعل هذا التداخل ، بات من الصعوبة بمكان عزل هذه النتائج بعضها عن بعض وتبيان ما يعود منها ـ بشكل دقيق ـ الى حرب الخليج وما يعود منها الى حروب لبنان الداخلية، وآثار هذه وتلك على سوق العمل اللبنانية .

١ـ في اذار/مارس ١٩٨٩ اطلق العماد ميشال عون شرارة "حرب التحرير" ضد الوجود السوري في لبنان واستمرت هذه الحرب زهاء ستة اشهر . وفي اواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ اندلعت المواجهات العسكرية المدمرة في الشطر الشرقي من لبنان بين "العماد عون" من جهة و "القوات اللبنانية" من جهة ثانية ، وقد تواصلت هذه المواجهات على مدى اربعة اشهر ونجمت عنها اضرار بشرية ومادية فادحة.

١- التحولات الاساسية في بنية القوى العاملة وخصائص سوق العمل خلال الحرب :

تفتقر دراسة موضوع العمالة في لبنان الى المعطيات الاحصائية الدقيقة والموثوقة بسبب اندلاع الحرب وعدم تحديث القاعدة الاحصائية في البلاد منذ اواسط السبعينات. ومنذ ان قامت مديرية الاحصاء المركزي عام ١٩٧٠ بتنفيذ استقصاء بالعينة حول اوضاع القوى العاملة في لبنان ، لم يتم بعد ذلك تنفيذ اي دراسة احصائية رسمية شاملة حول هذا الموضوع . وقد اقتصرت الاعمال المنفذة في هذا المجال - على الاقل حتى اوائل النصف الثاني من الثمانينات - على وضع تقديرات مبنية على اسقاطات للاتجاهات السابقة اضافة الى ما امكن استخلاصه من نتائج بعض الدراسات الميدانية الجزئية وغير الشاملة . وليس خافيا ان اسقاطات الاتجاهات السابقة لم تعد قادرة على الاحاطة بما جرى ويجري من تحولات داخل سوق العمل اللبنانية . فالحرب اللبنانية قد ادت الى تغييرات عميقة في بنية الاقتصاد اللبناني وفي تركيبه القطاعي والمناطقي . كما ان هذه الحرب قد اطلقت موجات كثيفة من التحركات السكانية الداخلية و الخارجية التي لايزال صعبا حتى الان تكميم احجامها وتحديد اتجاهاتها النهائية وتقدير انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على سوق العمل ، ولاسيما على عرض العمالة (Labour supply) في البلاد . وتضاف الى ذلك صعوبات ومحدات من نوع آخر تحول دون امكان الالمام، بشكل دقيق ومفصل باوضاع سوق العمل المحلية . وهذه الصعوبات مرتبطة ببروز وتعاظم ظاهرات هي في الاساس معقدة ومتشابكة ولا يسهل قياسها وحصر حدودها . ومن هذه الظاهرات ازدياد دور النشاطات الاقتصادية الموازية وازدياد عدد المنخرطين في هذه النشاطات ، وطغيان البطالة المقنعة في الادارات العامة وتحول غالبية العاملين في هذه الادارات الى اعمال رئيسية اخرى ، بالاضافة الى لجوء جزء مهم من قوة العمل الخاصة الى تعددية المهن والوظائف والنشاطات ، خارج الاطار الذي يعملون عادة فيه .

ولكن بالرغم من ندرة المعطيات الاحصائية ذات الصفة الشاملة - الخاصة بسوق العمل المحلية - فان توفر بعض مصادر المعطيات والدراسات (١) وما يمكن ان يقوم من تقاطع بين

١- من ابرز هذه المصادر : التقارير والنشرات الدورية الصادرة عن شعبة السكان في منظمة "الاسكوا" - المسح الصناعي الذي نفذته وزارة الصناعة عام ١٩٨٥ - دراسة "اوضاع الشباب ومواقفهم في لبنان" التي نفذتها "جمعية تنظيم الاسرة" (١٩٩٠) - دراسة "تطور اوضاع قطاع الصناعة التحويلية في لبنان" التي اعدتها منظمة "الاسكوا" (١٩٨٩) .

نتائجها ، يسمح باستخلاص الملامح الرئيسية للتحولات التي استجدت في سوق العمل اللبنانية خلال العقدين المنصرمين على النحو التالي :

١-١- تطور حجم القوى العاملة :

ان آخر دراسة احصائية رسمية حول حجم وتوزع القوى العاملة في لبنان تعود الى عام ١٩٧٠ (١) وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة ان اجمالي عدد العالمين في لبنان قد بلغ في اوائل ذلك العام نحو ٥٧٢ الف شخص. ويشمل هذا الرقم ٥٣٨ الف شخص كانت لهم اعمال يقومون بها فعلا - اثناء فترة التحقيق - اضافة الى نحو ٣٤ الف شخص ممن كانوا يعملون من قبل ولكنهم كانوا عاطلين عن العمل اثناء تنفيذ الاعمال الميدانية.

في النصف الثاني من السبعينات تعرضت القوى العاملة اللبنانية لنزف حاد وذلك بفعل عاملين رئيسيين احدهما داخلي والاخر خارجي . العامل الداخلي - وهو عامل طارد - تمثل في استمرار الحرب واتساع الاعمال العسكرية في البلاد. اما العامل الخارجي - وهو عامل جاذب - فقد تمثل في الطفرة النفطية التي شهدتها بلدان الخليج والتي دفعت العديد من اللبنانيين الناشطين اقتصاديا الى الهجرة والالتحاق باسواق العمل الخليجية . وقد تراجع حجم القوى العاملة تحت وطأة هذين العاملين بنسبة تصل الى نحو ١٦ في المئة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٩ . ولكن اتجاهات النمو هذه تعدلت بعض الشيء ابتداء من اوائل الثمانينات ، حيث ادى زوال الطفرة النفطية في بلدان الخليج وازدياد الموانع السياسية في تلك البلدان امام استقبال المزيد من العمالة اللبنانية الوافدة ، الى الحد من حركة هجرة اللبنانيين الى البلدان المذكورة . لا بل ان اعدادا غير قليلة من اللبنانيين العاملين في الخليج عادت الى بلدها الام بسبب سياسات التشدد التي مارستها بلدان الخليج عموما تجاه العمالة العربية الوافدة اليها ، وكذلك بسبب تقلص الحوافز الاقتصادية للبقاء في تلك البلدان . وبالرغم من ان هجرة اللبنانيين الى البلدان الاجنبية غير العربية قد استمرت بمعدلات عالية على امتداد النصف الاول من الثمانينات ، الا ان حجم القوى العاملة اللبنانية ارتفع بنسبة تزيد عن ١١ الف في المئة في تلك الفترة .

---

(١) مديرية الاحصاء المركزي ، دراسة ميدانية بالعينة حول "القوى العاملة في لبنان" - ١٩٧٠ .

(٢) كمال حمدان : "الهجرة والتحولات البنيوية في اوضاع السكان وسوق العمل خلال سنوات الحرب في لبنان" . منظمة العمل الدولية المكتب الاقليمي للدول العربية ١٩٩٠ .

في النصف الثاني من الثمانينات سجلت ظاهرة بارزة ، تمثلت في الارتفاع الكبير التي شهدته القوى العاملة اللبنانية ، حيث قدر اجمالي عدد العاملين في اواخر العقد بنحو ٨٧٥ الى ٩٠٠ الف نسمة[١] ! وثمة اعتقاد بان استفحال الازمة الاقتصادية على نحو خطير ابتداء من عام ١٩٨٥ - بفعل التدهور القياسي في السعر الداخلي والخارجي لليرة اللبنانية[٢] قد دفع الكثيرين ممن هم في سن العمل ولا يعملون الى الالتحاق بسوق العمل تأمينا لمصادر دخل اضافية ، حتى لو كانت مصادر الدخل هذه هامشية بالنسبة لموجبات تغطية تكاليف المعيشة . وقد شكل هذا الاقبال المتزايد على العمل ، بالرغم من تدهور شروط العمل لاسيما العمل المأجور ، استثناء بالنسبة للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تربط في العادة ما بين ارتفاع عرض العمالة وارتفاع القيمة الفعلية للاجور . ويستدل من التحليل المقارن لتطور عدد السكان وعدد العاملين بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٧ ان حجم القوى العاملة قد ارتفع بنسبة ٥٥ في المئة فيما لم يرتفع عدد السكان الاجمالي الا بنسبة ٣٥ في المئة . ومن الاهمية بمكان الملاحظة ان معدل النشاط (Activity Rate)، الذي يمثل مجموع عدد العاملين نسبة الى اجمالي عدد المقيمين ، قد ارتفع في الفترة ذاتها من نحو ٢٥ في المئة الى نحو ٣٠ في المئة[٣]. وهذا الارتفاع يعود على الارجح - ولو جزئيا - الى التغير في التركيبة العمرية للسكان ، اذ ان نسبة الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤سنة) من مجموع السكان قد زادت من نحو ٥٠ في المئة عام ١٩٧٠ الى اكثر من ٦١ في المئة عام ١٩٨٧ . والملاحظ ان ارتفاع معدل النشاط هو اشد بروزا لدى الذكور مما لدى الاناث، ولكن ربما ثمة حاجة للتخفيف من دلالة هذا الاستنتاج ، اذا ما اخذ في الاعتبار واقع النقص في التصريح عن عمل الاناث بشكل عام ، لا سيما فيما يتعلق بالاناث العاملات في الريف . ولكن بالرغم من هذا النقص في التصريح عن عمل الاناث ، فان العمالة السنوية قد شكلت في عام ١٩٨٧ نحو ١٦ الى ١٧ في المئة من اجمالي القوى العاملة في لبنان ، وهذا ما يزيد عن المعدلات المماثلة في معظم البلدان العربية الاخرى ، حيث لا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل اقل اهمية بشكل عام . ويلاحظ من جهة ثانية تأخر في سن الدخول الى سوق العمل

---

(١) تقديرات "موءسسة البحوث والاستشارات" - ١٩٩١ - لبنان -

(٢) بلغ معدل التضخم الداخلي السنوي اكثر من ١١٠ في المئة في السنة وسطي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، في حين تدهور سعر صرف الليرة تجاه الدولار الاميركي بنسبة تزيد عن ٩٧ ٪ خلال هذه الفترة .

(٣) "الاسكوا" ١٩٨٩ ... مرجع سابق .

لدى الذكور والإناث ، وذلك بسبب امتداد فترة الدراسة عند الجنسين. ولكن في المقابل يتجه الذكور ، اكثر من ذي قبل ، نحو تطويل فترة عملهم في فئات الاعمار من ٥٠ الى ٦٤ سنة ، بينما يتركز عمل الاناث ، بقوة اكبر ، في فئات الاعمار من ٢٥ الى ٣٩ سنة .

١-٢- التحولات الاساسية في تركيب القوى العاملة خلال سنوات الحرب :

سوف نحاول باختصار شديد ان نستعرض ملامح التحولات الاساسية التي استجدت في بنية القوى العاملة اللبنانية خلال الحرب .

١-٢-١- التوزع القطاعي للقوى العاملة :

ليس ثمة معطيات تفصيلية متاحة حول تطور التوزع القطاعي للقوى العاملة اللبنانية بعد تفجر حرب عام ١٩٧٥ . ولكن بعض التقديرات والمعطيات الجزئية العائدة الى سنوات محددة - لاسيما عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٧ - تسمح بتلمس الاتجاهات الرئيسية في تطور هذا التوزع القطاعي (١) وبالاستناد الى اتجاهات التطور هذه يمكن تسجيل الاستنتاجات الاساسية التالية :

اولا: تراجع الوزن النسبي للعمالة الزراعية من نحو ٢٠ في المئة من اجمالي القوى العاملة عام ١٩٧٥ الى نحو ١٢ في المئة عام ١٩٨٧ . والواقع ان هذا التراجع لا ينطوي على دلالات غير طبيعية اذ هو يندرج في اطار عملية تاريخية لا تزال آخذة مداها منذ الخمسينات ، وهذه العملية تعكس حالة النزف البشري التدريجي والمتواصل الذي ما برح الريف ، والقطاع الزراعي بخاصة ، يتعرض لها ، بضغط من التحولات الجارية في البنية الاقتصادية - الاجتماعية عموما .

ولكن تنبغي الاشارة الى ان هذا التراجع النسبي في العمالة الزراعية لم يؤثر بشكل جذري على مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي، التي ظلت شبه ثابتة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٧ ، مما يحمل على الترجيح بان انتاجية العمل الزراعي قد ارتفعت خلال هذه الفترة، لا سيما ان حركة ترسمل مهمة نسبيا قد حصلت في هذا القطاع خلال العقدين المنصرمين ، وقد تم تمويل جزء منها بواسطة تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج ، لاسيما في دول الخليج العربي .

---

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى دراسة : كمال حمدان ... مرجع سابق .

ثانيا: بالنسبة للعمالة الصناعية سجل اتجاه عام نحو انخفاض مساهمتها في اجمالي القوى العاملة ، على الاقل حتى اواسط الثمانينات . وقد كانت للحرب آثار مباشرة على القطاع الصناعي الذي اضطر للخضوع الى عملية اعادة تموضع جغرافية وقطاعية واسعة النطاق بسبب تعاظم الاعمال العسكرية في غير منطقة من المناطق اللبنانية المختلفة. وبالرغم من الانتعاش النسبي الكبير الذي شهده هذا القطاع في النصف الثاني من الثمانينات - مستفيدا من تدهور القيمة الفعلية للاجور بسبب تفاقم التضخم الداخلي وانهيار سعر صرف الليرة الخارجي - فان حصة القطاع الصناعي(١) من مجموع القوى العاملة لم تتجاوز ، عام ١٩٨٧ ، نسبة ٢٣ في المئة ، في حين انها كانت تزيد عن ٢٦ في المئة عام ١٩٧٥ . وتجدر الاشارة الى ان الحرب المتمادية قد شجعت الى حد كبير "ازدهار" المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على حساب المؤسسات الصناعية الكبرى(٢) التي ظلت مساهمتها في اجمالي عدد المؤسسات الصناعية وفي احجمالي الانتاج الصناعي تتجه نحو المزيد من التراجع والضمور على امتداد سنوات الحرب.

ثالثا: في موازاة هذا التراجع النسبي في حصة قطاعي الزراعة والصناعة من مجموع القوى العاملة ، اتجه قطاع الخدمات نحو الاستئثار بحصة اكبر من العمالة المتاحة خلال سنوات الحرب . وقد ارتفعت هذه الحصة من نحو ٥٤ في المئة من القوى العاملة عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٥ في المئة منها عام ١٩٨٧ . وقد لعبت الحرب دورا مباشرا في تدعيم هذا "الانتعاش" في العمالة الخدماتية ، اذ ادى تدمير الاسواق التجارية المركزية - بما مع ذلك وسط العاصمة - وتشرذم المناطق والاسواق وتوطد الاتجاه نحو اشكال من اللامركزية الاقتصادية ومن التقوقع المناطقي ، ادى ذلك كله الى تفريع المؤسسات التجارية والخدماتية في المناطق كافة . كما نشأ وازدهر ، في خضم الحرب، العديد من النشاطات الخدماتية الهامشية والرثة ، وقد استوعبت هذه النشاطات اعدادا كبيرة نسبيا من اللبنانيين الذين طالتهم

---

(١) بما في ذلك قطاع البناء اضافة الى الطاقة والمياه .

(٢) التي تضم اكثر من ١٠٠ عامل .

حركة التهجير والتحركات السكانية القسرية ، وهذا ما ساهم في زيادة الوزن النسبي للعمالة في هذا القطاع ، وان كانت هذه الزيادة تخفي في طياتها اشكالا معقدة من البطالة المقنعة .

١-٢-٢- التوزع المناطقي للقوى العاملة :

ادت الحرب الى تعديلات جذرية في توزع القوى العاملة (والسكان) بين المناطق اللبنانية المختلفة . فتدمير الوسط التجاري وقيام خطوط تماس بين شطري العاصمة انعكسا بصورة مباشرة على نسق استخدام المجال المديني وعلى الوظائف التقليدية التي كانت منوطة به . كذلك ساهم بروز اشكال من اللامركزية الاقتصادية القسرية - بفعل الحرب - في تدعيم ظاهرة اعادة تموضع النشاط الاقتصادي والقوى العاملة . واستنادا الى المعطيات المتاحة(١) تراجعت حصة بيروت من اجمالي عدد العاملين الى نحو نصف ما كانت عليه قبل الحرب . وقد استفادت المناطق اللبنانية الاخرى ، وان بنسب متفاوتة ، من هذا النزف الذي اصاب عدد العاملين في العاصمة . وقد ارتفعت بشكل خاص حصة محافظة جبل لبنان (التي تشمل فيما تشمله الضواحي القريبة للعاصمة) من نحو ٢٨ في المئة من اجمالي العاملين في بداية السبعينات الى نحو ٤٢ في المئة في اواخر الثمانينات . وارتفعت كذلك نسبة العاملين في مناطق الجنوب والبقاع والشمال . وقد تاثرت عملية اعادة تموضع العاملين ، الى حد كبير ، باعتبارات تتعلق بالامن وبالسعي الى الانخراط في تجمعات بشرية على قدر كبير من التجانس الطائفي ، بالرغم من ان ذلك قد تحقق في حالات كثيرة على حساب الاعتبارات الاقتصادية المباشرة .

١-٢-٣- توزع العاملين بحسب الفئات المهنية - الاجتماعية والمستوى التعليمي:

اظهرت المعطيات المتاحة في اواخر الثمانينات(٢) ان نحو ٣٠ في المئة من اللبنانيين يعملون كارباب عمل وعاملين مستقلين و ٢٥ في المئة منهم كعمال صناعة او خدمات ونحو ٢٢ في المئة ككادرات وسطى او كموظفين وبائعين . اما ذوو المهن الحرة والكادرات العليا فانهم يمثلون نحو ٤،٥

---

(١) الاسكوا - مرجع سابق .
(٢) المرجع السابق .

في المئة من مجموع العاملين . ويتوزع الباقي على المزارعين والعمال الزراعيين من جهة وعلى الفئات الاجتماعية - المهنية الناشطة الاخرى من جهة ثانية (بما فيها العسكر) . وليست ثمة معطيات موازية حول وضعية هذا التوزع عشية الحرب ، لان الدراسات الاحصائية المنفذة آنذاك (حول القوى العاملة) لم تعتمد نفس التصنيفات المعتمدة في الدراسات التي نفذت حديثا. ويتبين من تقديرات ومعطيات متقاطعة ان العمل المأجور قد شكل ما بين ٥٥ في المئة و ٦٠ في المئة من اجمالي القوى العاملة في اواخر الثمانينات، وهو المستوى نفسه تقريبا الذي كان سائدا عشية حرب ١٩٧٥ . اما بالنسبة لتطور المستوى التعليمي للعاملين ، فالملاحظ ان تحسنا بارزا قد سجل على هذا الصعيد ، بالرغم من الحرب المتمادية وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية المدمرة . فقد تراجعت نسبة الامية بين العاملين من نحو ٣٠ في المئة الى ١٢،٥ بين اوائل السبعينات واواخر الثمانينات ، كما ارتفعت نسبة الجامعيين في الفترة ذاتها من نحو ٤،٥ في المئة الى نحو ١٥ في المئة وتضاعفت في الوقت ذاته نسبة الحائزين على الشهادتين التكميلية والثانوية بالمقارنة مع الوضع السائد قبل الحرب . ولكن بالرغم من التحسن الظاهر في المستوى التعليمي للعاملين ، فان شكوكا كبيرة ظلت تحيط بالواقع الفعلي لهذا التحسن ، خصوصا بالنسبة للذين تابعوا تحصيلهم العلمي خلال سنوات الحرب ، نظرا الى ما تعرض اليه مستوى التعليم عموما من تدهور خلال تلك السنوات (تدمير جزء من البنية التحتية لقطاع التعليم الرسمي ، عدم تجديد التجهيزات ، احتلال المدارس وايواء المهجرين فيها، هجرة النخب الطليعية من المعلمين ، تشرذم المناهج ، تدخل الميليشيات في الشؤون التربوية ، الاستعاضة عن الشهادات الرسمية ببدعة "الافادات" ....) .

١-٣- الهجرات الداخلية والخارجية :

شهدت سنوات الحرب ارتفاعا قياسيا في معدلات الهجرة الداخلية والخارجية التي طاولت السكان والقوى العاملة اضافة الى النشاطات الاقتصادية المختلفة.

إن النتائج الاساسية المتاحة حول حصيلة هذه الهجرات الداخلية والخارجية يمكن ايجازها على النحو الاتي : (١)

---

(١) Consultation & Research Institute: " Labour Supply in Lebanon" Beirut - July 1991 .

١-٣-١- الهجرات الداخلية :

عشية تفجر الحرب عام ١٩٧٥ ، كان اجمالي عدد الذين تعرضوا للنزوح الداخلي - المحدد على اساس مقارنة مكان التسجيل في قيود النفوس مع مكان الاقامة - يقدر بنحو ٦٠٠ الى ٦٥٠ الف نسمة ، وكان معدل النشاط (Activity rate) بين هؤلاء النازحين يزيد قليلا عن المعدل الوطني المقدر آنذاك بنحو ٢٥ في المئة . وما تنبغي الاشارة اليه ان هذه الهجرات الداخلية التي تحققت قبل الحرب قد ظلت ذات طابع طوعي ولعبت فيها الاعتبارات الاقتصادية الدور الاساسي، اذ شكل الارتفاع النسبي للمداخيل في المجال المديني قياسا على واقع المداخيل السائدة في المجال الريفي ، عاملا اساسيا في جذب المقيمين من الارياف الى المدن .

بعد تفجر الحرب ، اتخذت التحركات السكانية الداخلية طابعا قسريا في اغلب الاحيان ، نتيجة عمليات الفرز الديموغرافي والطائفي التي اطلقتها هذه الحرب . وتشير التقديرات الى ان موجات النزوح القسري الداخلي المتتالية قد طاولت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩١نحو٧٠٠ الف نازح ، لا يزالون حتى تاريخه خارج اماكن سكنهم السابقة (على الحرب) ويمثل هؤلاء نحو ٢٢،٥ في المئة من مجموع عدد المقيمين في اواسط عام ١٩٩١ . اما العاملون بين هؤلاء النازحين بسبب الحرب فتقدر نسبتهم بنحو ٢٠ في المئة من اجمالي القوى العاملة في البلاد. ان هذا النزوح القسري الداخلي - الذي يضاف اليه نزوح من نوع آخر مرتبط بعوامل مهنية واقتصادية بحتة - قد لا يكون اثر بشكل جذري في حجم عرض العمل في البلاد ، الا انه خلف على الارجح سلبيات على الاستخدام الامثل للموارد البشرية وعلى توزعها بحسب المناطق والقطاعات المختلفة ، وعزز وجود فائض نسبي في العمالة في مناطق وقطاعات محددة في مقابل نقص نسبي في مناطق وقطاعات اخرى .

١-٣-٢- الهجرات الخارجية :

بلغت "الفجوة السكانية" - بحسب المعطيات والتقديرات المتاحة - (١) نحو ٦٢٠ الف نسمة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ . وهذه الفجوة متأتية

---

(١) Consultation and Research Institute" ...

من ثلاثة عوامل اساسية هي التالية : الهجرة الى الخارج ، وارتفاع معدل الوفيات بسبب الحرب والانخفاض المرجح في معدل الولادات خلال الحرب . ان التمييز بين اثر كل من هذه العوامل الثلاثة على تطور عدد السكان المقيمين يبدو امرا بالغ الصعوبة في ظل الندرة في المعطيات الاحصائية الموثوقة . ولكن التقديرات المتداولة بشأن عدد ضحايا الحرب من جهة معدل النمو الديموغرافي الصافي الوسطي خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩١ من جهة ثانية ، يدفع الى تقدير صافي رصيد حركة الهجرة الى الخارج خلال الفترة المذكورة بنحو ٥٢٠ الف نسمة ، اي ما يمثل نحو ١٧ في المئة من مجموع عدد المقيمين لعام ١٩٩١ (اواسط العام) .

ان تقييم هذه المعطيات وما يمكن ان يترتب عنها من نتائج واستنتاجات تطال مرحلة النهوض الجارية ، يحدو بنا الى تسجيل الاتي :

اولا: ان هجرة اللبنانيين الكثيفة الى الخارج قد انعكست على سوق العمل المحلية وعلى عرض العمالة في البلاد . واذ تنعدم المعطيات الاحصائية الرسمية الدقيقة حول اعداد العاملين ، او من هم في سن العمل ، من بين الذين هاجروا ، الا ان بعض الدراسات الجزئية تفيد ان نسبة العاملين بين المهاجرين تتجاوز بصورة واضحة نسبة العاملين بين السكان المقيمين . وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على حركة الهجرة الخارجية العائدة الى النصف الثاني من السبعينات حيث شكلت بلدان الخليج المقصد الرئيسي للمهاجرين واقتصرت الهجرة في احيان كثيرة على رب الاسرة او على من هم في سن العمل فيها . ولكن ينطبق ايضا ، وان بنسب اقل ، على الهجرة اللاحقة التي حصلت في الثمانينات ، بالرغم من ان هذه الهجرة قد تزايد طابعها الدائم والبعيد وشملت في كثير من الاحيان انتقال اسر بكاملها الى الخارج . وفي تقديرنا ان اعتماد معدل للنشاط الاقتصادي قدره ٣٥ في المئة بالنسبة للمهاجرين - في مقابل نحو ٢٩ في المئة للمقيمين - يبدو واقعيا الى حد كبير . وهذا يعني ان عدد العاملين بين المهاجرين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩١ كان يفترض ان لايقل عن ١٨٠ عامل ، اي ما يمثل نحو ٢٠ في المئة من مجموع القوى العاملة في البلاد في اوائل التسعينات .

ثانيا: ان هذه الهجرة قد شكلت صمام امان للنظام الاقتصادي والاجتماعي اللبناني على امتداد سنوات الحرب . فقد ساهمت الهجرة من جهة في امتصاص نسبة متزايدة من فائض عرض العمل ، في ظل ظروف تميزت بالتراجع شبه التدريجي في حجم النشاط الاقتصادي المحلي وفي الناتج المحلي القائم . وساهمت الهجرة من جهة ثانية في تأمين تدفقات مالية في اتجاه لبنان ، من جانب اللبنانيين العاملين في الخارج . وقد استطاعت هذه التدفقات في فترات معينة* -لاسيما اواخر السبعينات واوائل الثمانينات - التعويض ، بنسبة اكبر، عن التراجع الحاصل في الناتج المحلي القائم . وبذلك شكلت الهجرة اداة التكيف الرئيسية للاقتصاد الوطني خلال سنوات الحرب . ولكن آثار الهجرة لم تقتصر على الايجابيات ، اذ تمخضت عن انخفاض، ولو موقت ، في مردودية توظيفات راس المال البشري ، كما تمخضت عن خسارة جزء اساسي من القوى العاملة ، ولا سيما الكوادر والملاكات الموهلة والمدربة .

ثالثا: ان مانملكه من معطيات لا يسمح بتكميم توزع العاملين المهاجرين بحسب انواع اختصاصاتهم اوتحصيلهم العلمي او مستوى خبرتهم وتدريبهم . بيد ان ليس ثمة ما يجافي الحقيقة في القول ان ذوي التحصيل العلمي العالي والاختصاصات والخبرة هم الذين كانوا نسبيا ، على امتداد سنوات الحرب ، الفئات الاكثر تأثرا بالتدهور في الاوضاع العامة، سواء كان هذا التدهور امنيا - سياسيا ام كان اقتصاديا . فهذه الفئات كانت مهيأة اكثر من غيرها ، بشكل عام ، للهجرة والانخراط في اسواق العمل العربية والاجنبية ، بما تملكه من لغات واختصاص ومستوى تحصيل علمي ، اضافة الى ما تتطلع اليه من استقرار في مستواها المعيشي ومن حفاظ على مستوى تعليم ابنائها . وقد اظهر العديد من الدراسات ان نسبة الكوادر والاختصاصيين وذوي المهن والخبرات بين العاملين المهاجرين كانت اعلى من نسبة هذه الفئات في اجمالي القوى العاملة المقيمة ، كما انها كانت اعلى من النسب المماثلة بين المهاجرين غير اللبنانيين المنخرطين في اسواق عمل البلدان

---

* بلغ متوسط قيمة التحويلات في تلك السنوات نحو مليارى دولار سنويا .

التي قصدها اللبنانيون [١] .

٢- آثار حرب الخليج على العمالة والاقتصاد اللبنانيين :

٢-١- الآثار المباشرة المترتبة على العمالة :

لا تسمح المعطيات الاحصائية المتاحة بتناول آثار حرب الخليج على العمالة في لبنان بشكل مفصل ودقيق . ولا نبالغ ان قلنا ان اي معلومات تفصيلية موثوقة حول توزع العمالة اللبنانية المهاجرة الى الخارج ، لاسيما الى بلدان الخليج ، ليست متوافرة في الظروف الراهنة . وقد وردت تقديرات شديدة التفاوت بشأن عدد اللبنانيين العاملين في البلدان المعنية مباشرة بحرب الخليج كالكويت والعراق والى حد معين المملكة العربية السعودية [٢] . وقد صدرت هذه التقديرات عن موسسات دولية ومؤسسات رسمية وشبه رسمية لبنانية ،وتفاوتت ارقامها ضمن هامش واسع من التقلبات .

واذا ما اعتمدنا المعدل الوسطي لهذه التقديرات المتفاوتة نتوصل الى تقدير اجمالي اليد العاملة اللبنانية التي كانت مقيمة في الكويت عشية الغزو العراقي بنحو ٢٥ ألف نسمة وتلك المقيمة في العراق بنحو ٢٢ ألف نسمة . ويستدل من هذه التقديرات ايضا ان نسبة العائدين الى لبنان من الكويت قد تجاوز ٨٥ ٪ من اجمالي اللبنانيين العاملين في الكويت ، فيما قدرت نسبة اللبنانيين العائدين من العراق بنحو ٦٥ الى ٧٠ ٪ . وهذا يعني ان اجمالي عدد العائدين من البلدين قد تراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ ألف نسمة ، اي ما يمثل نحو ٤ الى ٤،٥ ٪ من مجموع القوى العاملة في لبنان . ويرجح ان تكون نسبة العائدين هذه قد ارتفعت الى ٧ أو ٨ ٪ مع عودة نحو ثلث اليد العاملة اللبنانية في المملكة العربية السعودية .

---

(١)- راجع في هذا المجال :

أ- غرفة التجارة والصناعة في بيروت : انعكاسات الاحداث على اليد العاملة - بيروت - ١٩٧٧ .

ب - رياض طبارة : "التنمية العربية والموارد البشرية اللبنانية" المؤتمر الثاني للسياسات السكانية - بيروت - نيسان ١٩٨٢ .

ج - جان مراد : المدعي العام السابق للمجلس الوطني للاستخدام : "الاستخدام ومشاكله" - مجلة Echochiffres 1985/1986

د - كمال حمدان : "تطور الاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية اللبنانية في ظل الحرب" - مجلة المستقبل العربي - العدد الخامس .

(٢) ESCWA : "The Impact of the Gulf crisis on the Economy of Lebanon" - January 1991 - p. 15 - 18

ولكن ينبغي التفريق هنا بين طبيعة العودة من كل من الكويت والعراق، من جهة وطبيعة العودة من المملكة العربية السعودية من جهة ثانية. ففي الحالة الاولى ارتدت العودة طابعا شبه دائم بالرغم من انتهاء حرب الخليج نظرا للاوضاع البالغة التعقيد التي نشأت في كل من العراق والكويت على الاصعدة كافة السياسية منها والامنية والاقتصادية . اما في الحالة الثانية فان العودة كانت بشكل عام موقتة ويرجح ان تكون قد استنفدت مفاعيلها مع استتباب الاوضاع الامنية في منطقة الخليج.

لقد شكل العمال الموصوفون والمهنيون ذوو المؤهلات والخبرات المتوسطة والعالية نسبة كبيرة من العائدين من الكويت والعراق . ويمكن ان يضاف الى هؤلاء - في حالة الكويت - عدد كبير من صغار ومتوسطي التجار ورجال الاعمال الذين كانوا قد هاجروا الى الكويت على موجات متتالية منذ اوائل الخمسينات . وقد ترتبت عن عودة الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين ، خسائر ضخمة ، خصوصا على صعيد التحويلات التي كانوا يرسلونها في العادة الى بلدهم الام . ويستدل من بعض التقديرات (١٥) ان مجموع التحويلات الواردة الى لبنان من اللبنانيين العاملين في الكويت كان يصل من نحو ١٠ الى ١٢ مليون دولار شهريا في الفترة التي سبقت الغزو العراقي . اما بالنسبة للبنانيين العاملين في العراق فان تحويلاتهم الى لبنان كانت تقل عن هذا المستوى بكثير. واضافة الى توقف التحويلات من كل من العراق والكويت خلال نحو عام كامل نتيجة تجميد ارصدة الحسابات المصرفية العائدة الى اللبنانيين والمقدرة بنحو ٥٠٠ الى الى ٦٠٠ مليون دولار(١)، فان المهاجرين اللبنانيين قد تعرضوا لنوعين آخرين من الخسائر : الخسائر في الدخل (او الربح الفائت) الناتجة عن توقف نشاطهم الاقتصادي ، والخسائر في رأس المال الناتجة عن تعرض جزء من موجوداتهم - لاسيما في الكويت - لاعمال التدمير او النهب .

---

(١)- ورقة العمل التي قدمتها بعثة صندوق النقد الدولي الى الجانب اللبناني في محادثات باريس - كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠.

(٢)- حسب تقديرات مدير عام "بنك لبنان والكويت" - بيروت

ويشار الى ان هذه الموجودات ، على انواعها ، تقدّر بمئات ملايين الدولارات . من جهة اخرى ، فان خسارة التحويلات لم تقتصر على تدفقات رؤوس الاموال التي كانت ترد في العادة من اللبنانيين العاملين في الكويت والعراق بل تعدتها الى مجمل حركة التحويلات من بلدان الخليج عموما ، لاسيما المملكة العربية السعودية . فالجمود الاقتصادي الذي طاول معظم تلك البلدان والاجراءات النقدية التي اتخذتها هذه الاخيرة للحد من تدفق العملات الاجنبية الى الخارج ، أديا في الواقع الى تقليص حاد للتحويلات المرسلة من اللبنانيين . وهذا ما انعكس بدوره على حجم الدخل المتاح في لبنان (Disposable Income)
وقد رجحت بعض التقديرات ان يكون اجمالي الانخفاض الذي طرأ على قيمة التحويلات الوافدة الى لبنان - بسبب حرب الخليج - بما يراوح بين ٥٠ و ٧٠ مليون دولار شهريا في الفترة التي اعقبت الغزو العراقي للكويت (١).

واخيرا تنبغي الاشارة الى ان العودة المفاجئة الى لبنان لعشرات الالوف من المهاجرين اللبنانيين قد ساهمت في تعميق ازمة البطالة التي كانت في الاصل متفاقمة بسبب الاحداث الامنية الداخلية التي شهدها لبنان عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . فاذا كانت "الفورة الصناعية" التي شهدها لبنان خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ (١٨) قد استوعبت الجزء الاكبر من البطالة التي تفشت في النصف الاول من الثمانينات واعادت بالتالي معدل هذه البطالة من دون العشرة في المئة من القوى العاملة (٢٠) عام ١٩٨٨ ، فان استفحال الاوضاع الامنية الداخلية عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ قد ضاعف معدل البطالة هذه - حسب تقديرات صادرة عن الاتحاد العمالي العام - ثم جاءت حرب الخليج وعودة المهاجرين المفاجئة لتزيد هذه البطالة تفاقما ، وتدفعها نحو مستويات قياسية لم يسبق ان شهدها لبنان من قبل . وكان ينبغي انتظار حسم تمرد العماد ميشال عون في شهر تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٩٠ والبدء الفعلي في

---

(١) - مرجع سابق ESCWA :"The impact of the Gulf crisis on the Economy Economy of Lebanon" Jan.1991- P.17

(٢) - UNDP :"Lebanon : The gross domestic product for 1988" - 1991 .

تنفيذ اتفاق الطائف ، كي تنتظم مجددا حركة تدفقات السلع بين المناطق اللبنانية المختلفة ، وبين لبنان ومحيطه العربي ، وكي تبدأ معدلات البطالة بالتالي نحو التراجع وان بشكل متدرج وبطيء نسبيا .

٢-٢- الآثـــار المترتبـة علـى الاقتصـاد اللبنانـي :

سوف نكتفي - بايجاز شديد - باستعراض أهم الآثار التي خلفتها حرب الخليج على الاقتصاد اللبناني والتي تضاف الى ما سبق تناوله من آثار على صعيد العمالة والتحويلات والخسائر في الدخل ورأس المال التي تعرض اليها "العائدون" .

أولا - علـى الصعـيد الزراعـي :

خلّفت حرب الخليج نتائج سلبية واضحة على مجمل فروع هذا القطاع، لاسيما على انتاج وصادرات الفاكهة . وقد تداخلت هذه النتائج مع تلك التي كانت الاحداث الداخلية قد افرزتها على مدى العامين ١٩٨٩ - ١٩٩٠ . وعلى العموم فقد تراجعت قيمة الانتاج الزراعي (١)، بفعل تزامن هذه النتائج وتلك ، بنسبة ٢٥ في المئة عام ١٩٩٠ بالمقارنة مع ما كانت عليه عام ١٩٨٨ . اما القيمة المضافة في القطاع الزراعي فكانت نسبة انخفاضها بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٨٨ أشد بروزا اذ بلغت أكثر من ٤٥ في المئة . وقد اصيب قطاع التصدير الزراعي عام ١٩٩٠ باضرار فادحة نتيجة حرب الخليج وتقطع خطوط المواصلات بين لبنان والبلدان الخليجية . وقدرت منظمة الاسكوا الحصيلة الاجمالية للخسائر المترتبة عن تراجع قيمة الصادرات الزراعية، بسبب الاوضاع في الخليج ، بنحو ١٦٥ مليون دولار من بينها ٦٠ مليون دولار في صادرات الفاكهة و ٥٥ مليونا في صادرات الخضار (٢). وليس ثمة شك في ان التدهور الذي اصاب القطاع الزراعي قد انعكس مزيدا من الاختلال في سوق العمل اللبنانية .

ثانيا- علي الصعيد الصناعي :

لم تكن نتائج حرب الخليج اقل ماساوية . ونشير بداية الى ان "الفورة الصناعية" التي شهدها لبنان خلال الاعوام ١٩٨٦ - ١٩٨٨ كانت

---

(١)- جرى تقويم قيمة الانتاج الزراعي بالاسعار الجارية للدولار الاميركي، مع اعتماد سعر صرف وسطي للدولار قدره ٤٩٦،٥ ل. ل. عام ١٩٨٩ و ٧٠١،٧ ل. ل . عام ١٩٩٠ .

(٢)- مرجع سابق . ESCWA : "the Impact ..." P 29

قد شكلت احدى ابرز آليات تكيف الاقتصاد اللبناني مع حالة الحرب بل الحروب الداخلية المتمادية . وقد جاءت احداث عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ثم احداث الخليج ، ابتداء من النصف الثاني من عام ١٩٩٠ ، لتطيح بهذه الفورة . واذ يصعب التمييز بين اثر الاحداث الداخلية والاحداث الاقليمية على اوضاع هذا القطاع ، الا ان النتيجة كانت واحدة في المطاف الاخير : انخفاض قيمة الانتاج الصناعي الاجمالي - مقومة بالدولار الاميركي - بنسبة ٥٠ في المئة بين عام ١٩٩٠ و عام ١٩٨٨ ، وتراجع شبه مواز بنسبة ٤٥ في المئة - في القيمة المضافة الصناعية خلال الفترة نفسها (١) . وتجدر الاشارة الى ان العامل الرئيسي في هذا التراجع الحاد في مؤشرات انتاج القطاع الصناعي ، يعود الى انخفاض الصادرات الصناعية الى نحو النصف خلال عام ١٩٩٠ ، بالمقارنة مع ما كانت عليه عام ١٩٨٨ ، مع العلم بان بلدان الخليج تستوعب في العادة اكثر من ثلثي اجمالي قيمة هذه الصادرات . وقد خلف هذا التدهور المريع في اوضاع القطاع الصناعي آثارا سلبية بارزة على سوق العمل المحلية ، حيث قدر رئيس جمعية الصناعيين نسبة الذين "يعانون من مشاكل" بين عمال الصناعة نتيجة احداث عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المئة من مجموع عمال الصناعة ، اضافة الى نحو ١٨ في المئة كانوا لا يحصلون الا على جزء من اجورهم فقط (٢) .

ثالثا - على صعيد المساعدات التي كان يتوقع لبنان الحصول عليها - لاطلاق عملية اعادة اعمار ما هدمته حرب الستة عشر عاما - كانت لحرب الخليج ايضا نتائج بالغة الخطورة . فتكاليف الحرب الباهظة التي تحملت وزرها اساسا بلدان الخليج والتي تجاوزت فاتورتها الاجمالية ٢٠٠ مليار دولار ، خلقت صعوبات اضافية امام امكان اشتراك هذه البلدان بشكل جدي في تمويل مشروع اعادة اعمار لبنان . وبعد اكثر من عام ونصف العام على اطلاق مشروع انشاء "الصندوق الدولي لاعمار لبنان" ، كجزء متمم من اتفاقية "الطائف" ، لم يجد

---

١ - هذه المعطيات مستقاة من دراسة يقوم "البرنامج الانمائي للامم المتحدة باعدادها حول تقديرات تطور الناتج المحلي القائم في لبنان خلال العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠ .

٢ - Lebanon, Council for development & Reconstruction : Rivew and Analysis of Macro - economic development - July 1989 -June 1990 - unpublished

هذا الصندوق طريقة الى التنفيذ ولا يمكن التكهن منذ الان بما قد يؤول اليه مستقبلا بعد الزلزال الذي حصل في الخليج . وليس خافيا ان هذا التأخر قد انعكس بصورة سلبية مباشرة على استعدادات اللبنانيين ، ولا سيما غير المقيمين منهم ، لاعادة توظيف جزء مما يملكونه من ادخارات في الخارج في عملية اعادة اعمار لبنان. وهذا ما يفسر الى حد كبير الوضع الدقيق والمعقد الذي لا يزال الاقتصاد اللبناني يعيشه في الظروف الراهنة ، بالرغم من الانفراجات السياسية والامنية الواسعة التي تحققت على مدى الاشهر العشرة المنصرمة .

رابعا- على صعيد العديد من المؤشرات الاخرى برز ايضا ثقل النتائج المتزامنة ، المترتبة عن الاحداث الداخلية والاقليمية العاصفة . فقد تميز عام ١٩٩٠ بتفاقم الاختلالات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، وباستمرار التضخم وتدهور سعر صرف الليرة، وبارتفاع الفاتورة النفطية وتراجع احتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية، وتفاقم مؤشرات الازمة الاجتماعية وتعمق الخلل في توزيع الدخل، والعجز عن اجراء اصلاحات جدية في شبكات البنى التحتية الرئيسية . وبالرغم من بعض الانفراجات التي حصلت في بعض فروع النشاط الاقتصادي خلال النصف الاول من عام ١٩٩١ ، الا ان هذه الانفراجات تبقى محصورة وجزئية لا تتناسب مع ضخامة الشروط المطلوبة لوضع البلاد بشكل فعلي على طريق اعادة البناء والاعمار.

واذ يجد لبنان ان لا بديل ، ازاء هذه الاوضاع المعقدة ، عن الانخراط بشكل متزايد وفعال في اطار محيطه العربي وعن تعزيز كافة اشكال التدفقات السلعية والبشرية والمالية - بما في ذلك التحويلات والتوظيفات العربية الحكومية وغير الحكومية والمساعدات - التي تشده بصورة متبادلة الى هذا المحيط ، الا ان الاولوية امام اللبنانيين تظل متمثلة في ضرورة استكمال وتطوير الاصلاح السياسي والاقتصادي الداخلي الذي رسمت خطوطه العريضة اتفاقية الطائف ، وصولا الى تفعيل "اقنية الاستقبال" المؤاتية لاعادة اجتذاب ادخارات اللبنانيين في الخارج وتوظيفها في عملية الاعمار والتنمية .

كمال حمدان - ايلول / سبتمبر ١٩٩١

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام